التقرير الوطني لمكافحة التمييز العنصري في مجال التعليم

ينبغي اعتبار هذه الوثيقة دليلاً أر منها استبانة وإن كانت بعض المسائل قد وردت بصيغة أسئلة. ولا يتعين على الدول الأعضاء ضرورة الرد عن جميع الأسئلة ، ولكن يرجى أن تقدم المعلومات اللازمة قدر المستطاع . وعلاوة على ذلك ، فالدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها في إطار عملية المشاورات السابعة مدعوة إلى الإشارة لذلك في الحالات المناسبة .

وتغطي التقارير المعدة في إطار عملية المشاورات الثامنة عن تطبيق الاتفاقية والتوصية فترة ست سنوات [2006-2011] .

أولاً – معلومات عن التدابير التشريعية و القضائية والإدارية وغيرها من التدابير التي اتخذتها الدولة على الصعيد الوطني

1. التصديق على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم وبروتوكول إنشاء لجنة التوفيق والمساعي الحميدة التي يناط بها السعي إلى تسوية ما قد ينشأ من خلافات بين الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم [المشار إليه فيما يلي باسم " البر وتوكول "] .

الاتفاقية غير متاحة لهيئة التعليم ولا علم لها إن كان قد تم التوقيع عليها أم لا.

[أ] إذا لم يتم التصديق على الاتفاقية أو البر وتوكول، فيرجى ذكر ما يلي حسب الحالة:

- المرحلة التي بلغها بلدكم في عملية التصديق [أهو قريب من التصديق، أم في طور التصديق، أم في طور التحضير النشط للتصديق، أم لا يعتزم النظر في التصديق لا في المدى القريب ولا المتوسط ولا البعيد !] .
- العقبات أو الصعوبات التي اعترضت طريق استكمال عملية التصديق [على الصعيد القانوني أو السياسي أو العملي] وسبل التغلب عليها .
- إلى أي مدى يمكن لليونسكو أن تساعد في استكمال عملية التصديق ! .

[ب] يرجى أن تذكروا ما إذا كان بلدكم طرفا في أية اتفاقيات إقليمية تتعلق بحقوق الإنسان.

جهة الاختصاص مكتب شؤون التعليم الدولي

2. تطبيق الاتفاقية والتوصية والبروتوكول في النظام القانوني الوطني

لا يمكن الإفادة عن هذه البند لعدم توفر الاتفاقية

1. إن كان بلدكم طرفا في الاتفاقية، فيرجى ذكر ما يلي:
   - إذا كانت الاتفاقية واجبة التطبيق مباشرة في إطار القوانين الوطنية المتعلقة بالتصديق أم أنها قد أدرجت في الدستور الوطني أو في القوانين الداخلية بحيث تصبح واجبة التطبيق مباشرة.
   - إذا كانت أحكام الاتفاقية واردة في الدستور أو في نص تشريعي أساسي أو في أحكام أخرى وطنية.
   - إذا كان يجوز الاستناد إلى أحكام الاتفاقية أمام المحاكم والسلطات الإدارية أو يجوز لهذه المحاكم والسلطات الإدارية أن تجعل هذه الأحكام نافذه . وينبغي تقديم معلومات عن السلطات القضائية والإدارية وغيرها من السلطات المختصة التي يشمل اختصاصها الحقوق التي تضمنتها الاتفاقية ، و مدى اتساع نطاق اختصاص هذه السلطات .

2. إن لم يكن بلدكم دولة عضوا في الاتفاقية ، فيرجى بيان ما إذا كانت قد اتخذت تدابير تشريعية عملا بالتوصية ، مع بيان السبل التي يجري بها تحقيق التوافق بين السياسات والبرامج التعليمية الوطنية وأحكام التوصية . [وينبغي أن تبين المعلومات المقدمة كيفية التزام القوانين والممارسات بالالتزامات المنصوص عليها في التوصية]

3. ماهي مراجع وتواريخ وأغراض التشريعات واللوائح الوطنية الرئيسة التي اعتمدت لتنفيذ الاتفاقية أو التوصية ؟

4. ينبغي أن تشمل القوانين التعليمية والنصوص التشريعية التي تم اعتمادها لحظر التمييز في مجال التعليم نتيجة للظروف التاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية ولتعزيز تكافؤ الفرص في مجال التعليم. [وينبغي أن يتضمن التقرير ما هو مناسب وكاف من الاقتباسات أو الملخصات المستمدة من المبادئ الدستورية والتشريعية وسائر النصوص ذات الصلة التي تضمن الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية والتوصية وتتيح سبل الدفاع عن هذه الحقوق] .

ثانيا – معلومات عن تطبيق الاتفاقية او التوصية [مع الإشارة إلى أحكامهما]

1] عدم التمييز في التعليم

أ. يرجى أن تبينوا إلى أي مدى يعتبر التمييز في مجال التعليم والقائم على الأسس المبينة في الاتفاقية أو التوصية خروجا عن القانون في بلدكم !.

تعتبر دولة قطر التعليم والإحسان والمساواة و الحرية ومكارم الأخلاق دعامة من دعامات المجتمع حيث نص عليه دستور دولة قطر في :

المـــــادة (18)

يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق.

المـــــادة (25)

التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه.

المـــــادة (35)

الناس متساوون أمام القانون. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين.

المـــــادة (49)

التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام، وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة.

توفر دولة قطر التعليم لكل من يقيم على أرضها وفق نظم وسياسات معمول بها فهي تمنح التعليم للجميع وفي ذات الوقت تضع معايير للاختيارية لمراعاة أمور إستراتيجية خاصة بالخدمات التحتية و تنمية ظهير المدن و تشجيعا لأولياء الأمور على السكن في المناطق الأقل ازدحاما وما يترتب عليها من ضغط على الخدمات في ظل وجود خدمات قليلة الكثافة السكانية .

ب. يرجى وصف التدابير المعتمدة لإزالة ومنع التمييز بمعناه المبين في الاتفاقية أو التوصية ، بما في ذلك عدم التمييز في قبول التلاميذ في المؤسسات التعليمية ، ومعاملة الأجانب المقيمين في بلدكم .

دولة قطر توفر التعليم للمواطنين و المقيمين .

توفر دولة قطر التعليم لكل من يقيم على أرضها وفق نظم وسياسات معمول بها فهي تمنح التعليم للجميع وفي ذات الوقت تضع معايير للاختيارية لمراعاة أمور إستراتيجية خاصة بالخدمات التحتية و تنمية ظهير المدن و تشجيعا لأولياء الأمور على السكن في المناطق الأقل ازدحاما وما يترتب عليها من ضغط على الخدمات في ظل وجود خدمات قليلة الكثافة السكانية .
وبالتالي تنتهج المدارس مبدأ التسجيل المفتوح مع وضع أولويات للقبول وفق الطاقة الاستيعابية المعتمدة و تهدف بذلك إلى تخفيض الكثافات السكانية في المدارس نحو تجويد التعليم والاستفادة الأمثل من هذه الموارد .

إن السن القانوني للتعليم في دولة قطر وفقا للقانون رقم (25) لعام 2001 بشأن التعليم بعمر السادسة ولمدة 6 سنوات في المرحلة الابتدائية بستة مستويات و 3 سنوات في المرحلة الإعدادية لثلاثة مستويات و 3 سنوات في المرحلة الثانوية لثلاثة مستويات بعمر 18 سنة أو إنهاء المرحلة الإعدادية أيهما أسبق .

حيث ينص دستور دولة قطر في المادة رقم (25) على أن " التعليم دعامة أساسية من دعائم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه ، وتسعى لنشره وتعميمه ."

كما تنص المادة رقم (49) على أن " التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية التعليم العام ومجانيته وفق القوانين المعمول بها في الدولة "

وفي قانون إلزامية التعليم في المادة رقم (3) يلتزم المسؤول عن الطفل الذي يبلغ 6 سنوات عند بداية أية سنة دراسية أو حتى نهاية شهر ديسمبر من السنة ذاتها بألحاقه بالتعليم الإلزامي ، وفي المادة رقم (11) التي تم تعديلها وفقا للقانون رقم (25) لسنة 2009 يعاقب المسؤول عن الطفل الذي يمتنع عن إلحاق الطفل دون عذر مقبول بمرحلة التعليم الإلزامي ، بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال قطري ولا تزيد عن عشرة آلاف ريال قطري وفي حال تكرار المخالفة تضاعف العقوبة في حديها الأعلى والأدنى .

صيغت كافة السياسات لتحفظ هذه الرؤية و التطلعات الوطنية من خلال سياسة تقويم السلوك الطلابي تصرح بالتالي مباشرة :

- منع المجلس الأعلى للتعليم حرمان الطالب من التعليم بسبب سوء السلوك و يحدد معالجات ضمن المدرسة أو مدارس أخرى وتوزع المسؤولية على شركاء العملية التعليم على شكل حق وواجب
- وضع إجراءات وقائية لمنع حدوث رسوب في التعليم بتوفير الدعم للطلبة ومتابعتهم قبل الوصول لنتيجة الرسوب .

1. الإجراءات والآليات لضمان سنوات الالتحاق

أهم الإنجازات في مجال هذه الإجراءات توحيد قاعدة بيانات الطلبة في دولة قطر للمدارس المستقلة و المدارس الخاصة بما يضمن وجود الطالب في التعليم وعدم فقد الطالب بعد أحد المراحل ما لم ينتقل من نوع تعليم إلى آخر ، كما اتبع المجلس سياسة الترحيل الآلي من الصفوف النهائية في المراحل لضمان سنوات الالتحاق و حرصا على عدم حدوث أي تسرب للطلبة .

2. اللجنة الدائمة المختصة بفحص المخالفات المتعلقة بالتعليم الإلزامي:

تشكلت اللجنة بقرار من سعادة وزير التعليم والتعليم العالي وبعضوية الجهات المختصة في المجلس وممثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان و ممثل المجلس الأعلى للصحة و ممثل للمؤسسة القطرية لحقوق المرأة والطفل وممثل عن وزارة الداخلية . وتختص اللجنة في تحديد المخالفات وعدد الأطفال المتضررين لعدم تطبيق القانون .

3. الإجراءات الداعمة لمتابعة انضباط الطلبة في المدارس :

توفير نائبين لمدير المدرسة أحدهما للشؤون الأكاديمية والثاني للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب ، بالإضافة إلى المنسقين و المشرفين ويعتبر انضباط الطالب مسؤولية جميع الموظفين في المدرسة .

2. تكافؤ الفرص في التعليم من أجل تحقيق التعليم للجميع

أ. ما هي التدابير التي تتخذها حكومتكم من أجل ضمان المساواة في الانتفاع بالتعليم على اختلاف مستوياته داخل بلدكم ؟ أي هل تتخذ مثلا شكل تدابير ترمي إلى مكافحة التمييز ، أم حوافز مالية ، أم منح دراسية ، أم تدابير إيجابية أو تشجيعية ؟

يهدف النظام التعليمي في مراحله الآنية والمستقبلية إلى بناء منظومة متكاملة تتحقق فيها مبادئ التنوع والاختيار بين مدارس تتنافس في الحفاظ على طلابها من خلال توفير تعليم ذي جودة عالية بتوفير القسائم التعليمية لهم ، وبمرور الوقت، سيتسنى لأولياء أمور الطلبة المستحقين لتعليم ممول حكومياً استخدام القسائم التعليمية مقابل تكاليف الرسوم المدرسية في

المدارس التي يختارونها – سواءً أكانت مدارس مستقلة أم مدارس خاصة ، وعليه فأنّ نظام القسائم التعليمية سيكون مظلة نظام التعليم في دولة قطر ولجميع السكان المواطنين و المقيمين وفق الخطة إستراتيجية المشروع .

وتعرف القسائم التعليمية على أنها : دعم مالي تمنحه الدولة للطلبة القطريين لتغطية تكاليف الرسوم الدراسية جزئيا أو كلياً في المدارس المشاركة في النظام ويشمل المدارس المستقلة و الخاصة المشاركة في النظام.

يعد طرح نظام القسائم التعليمية أحد الإستراتيجيات التي تستطيع الدولة من خلالها:

- توفير خيارات وبدائل أكثر في النظام التعليمي.
- رفع جودة الخيارات التعليمية وزيادتها لأولياء الأمور القطريين
- رفع مستوى التنافس بين المدارس.
- النهوض بمعايير التحصيل في المدارس الخاصة و زيادة عدد المدارس الخاصة المتميزة خصوصاً تلك التي تتمتع بسمعة عالمية.
- إنّ من مصلحة الدولة ضمان مخرجات تعليمية تتوافق وخططها المستقبلية لذا فأنّ توجيه أولياء الأمور للتنوع والاختيار في مجموعة كبيرة من الخيارات التي تضم جميع المدارس المستقلة وعدد من المدارس الخاصة للعام القادم يحقق هذه المصلحة .

المدارس المستقلة ونظام القسائم التعليمية

تتبع المدارس المستقلة منذ بدء إنشائها نظام القسائم التعليمية بمقدراتها المالية ، حيث إنّ الميزانية التشغيلية للمدرسة تعتمد على عدد الطلاب المستحقين لمجانية التعليم بالمدرسة المستقلة وعلى المبلغ المخصص للطالب.

إنّ جودة التعليم هي الهدف من توسيع نظام القسائم التعليمية بعد أن كان يشمل المدارس المستقلة سيضم إليه المدارس الخاصة التي تتميز بمستوى تعليمي يوازي المدارس المستقلة أو يفوقها.

المدارس الخاصة ونظام القسائم التعليمية

سيتم التوسع في تطبيق نظام القسائم التعليمية بدءاً من العام الأكاديمي 2012-2013 بحيث يشمل النظام جميع الطلاب القطريين المسجلين بالمدارس الخاصة المنظمة للنظام.

قيمة القسيمة التعليمية:

أولا : ـ المدارس الخاصة

تبلغ قيمة القسيمة (28000) ريال فقط للعام الأكاديمي 2012ـ 2013 م لجميع المراحل ويخضع تقدير قيمة القسيمة التعليمية إلى المجلس الأعلى للتعليم الذي يحدد مقدارها سنوياً.

ثانياً : ـ المدارس المستقلة : ـ

يخضع تقدير القسيمة التعليمية في المدارس المستقلة للمجلس الأعلى للتعليم.

يلتزم المجلس الأعلى للتعليم بتقديم قسائم تعليمية لأولياء الأمور لتغطية تكاليف الرسوم الدراسية في المدارس التي يختارونها ـ في المدارس الخاصة المعتمدة. وسيعمل برنامج القسائم التعليمية بدولة قطر تحت مظلة نظام التعليم فيها . وهذا النظام موجود بالفعل في العملية التعليمية و يشمل عددا من المدارس الخاصة التي تتوفر فيها شروط البرنامج في دولة قطر.

ويتبع هذا البرنامج المبادئ التي يسترشد بها في نظام التعليم الحالي. كما وسوف تظل المدارس مستقلة ولكن ستظل تحت المساءلة عن تعلم الطلبة، وستقدم مجموعة متنوعة من خيارات التعليم، وبمرور الوقت، سوف تسمح لأولياء الأمور باختيار أفضل المدارس لأبنائهم من ضمن عدد متزايد من البدائل .

ب.برنامج المدارس المتميزة

يسعى المجلس الأعلى للتعليم لتوفير مجموعة متنوعة من الخيارات التعليمية للأسر في دولة قطر. وبمبادرة كريمة من صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر حفظها الله، نائب رئيس المجلس الأعلى للتعليم، تم تأسيس برنامج المدارس الأجنبية المتميزة لاستقطاب واختيار المدارس المتميزة في مختلف

أنحاء العالم لفتح فروع لها في دولة قطر، لخدمة الاحتياجات التعليمية للطلبة القطريين والمقيمين على حد سواء .

ت.فرص التنوع في التعليم والتدريب المهني

يلتزم المجلس الأعلى للتعليم باعتماد إستراتيجيات تكفل حصول جميع الطلبة على أقصى قدر من الفوائد من خبراتهم التعليمية، وإعدادهم بشكل كامل لمواجهة الحياة المستقبلية. ولما كان الحد من عدد الطلبة المتسربين من المدارس بسبب عدم رغبتهم في مواصلة تعليمهم الأكاديمي أحد أهم ركائز هذا النهج، فقد سعى المجلس إلى توفير طيف واسع من الخيارات والبدائل والمسارات التعليمية المتنوعة،

المصممة خصيصاً لتلبي احتياجات الطلبة المختلفة. وقد شكلت خيارات التدريب والتعليم المهني جزءاً من هذا التوجه لذا يضع المجلس الأعلى للتعليم إجراءات لضمان الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة.

ويدرك المجلس الأعلى للتعليم أن ثمّة حاجة ملحة لتحقيق توازن بين التعليم الأكاديمي (سواء أكان على مستوى التعليم الثانوي أم التعليم العالي) وبين التدريب والتعليم المهني على مستوى عالمي .

وقد تم فتح مدارس ثانوية من أجل تحقيق هذا التوازن، حيث تم تأسيس مدرسة قطر التقنية الثانوية المستقلة (QITS) بالشراكة مع قطر للبترول، ومدرسة التجارة الثانوية المستقلة بالتعاون مع مصرف قطر المركزي و المعهد الديني الذي يقدم العلوم الشرعية وجميع معايير المناهج التي تؤهل الطالب لدخول أي جامعة يرغب بها وتضع سياسات القبول نسب للجنسيات التي تستفيد من المدارس التخصصية

كمرحلة انتقالية لقلة المدارس التخصصية في هذه الفترة ووصولا إلى رؤية قطر في التعليم بتوفيره للجميع بتنوع و اختيارية .

وتتضمن إستراتيجية التعليم والتدريب 2011 – 2016 تصوراً لمشاركة قطاعات العمل في وضع البنية التحتية الداعمة للتدريب والتعليم المهني، وذلك من خلال تطوير إطار المؤهلات الوطني، ومعايير وطنية خاصة بالتعليم المهني، إضافة إلى المعايير المهنية .

ويتم التنسيق في سبيل تطوير التعليم المهني والتخصصي في دولة قطر من خلال :

أولا: تطوير الإستراتيجيات المطبقة حاليا وفق احتياجات الميدان.

ثانيا: وضع آلية لتقييم المدارس التي تقدم التعليم التقني

ثالثا: دراسة مدى توافق مخرجات المدارس مع المعايير الوطنية للكفاءة المهنية والتقنية لدولة قطر.

رابعا: العمل على ربط الإستراتيجية التي وضعها المجلس الأعلى للتعليم بمخرجات هذه المدارس.

خامسا: دراسة إمكانية توفير هذه النوعية من المدارس للإناث.

سادساً: إضافة مدارس تخصصية وفق احتياجات سوق العمل في دولة قطر

ب. يرجى بيان الطريقة التي وضعت بها القوانين والسياسات التعليمية والطريقة التي يجري بها تنفيذ الإستراتيجيات والبرامج من أجل التفعيل الكامل في بلدكم لحق الجميع في التعليم ، وضمان تكافؤ فرص التعليم وتحقيق التعليم للجميع بوصفة أولوية من أولويات اليونسكو .

تعليم الأطفال في سن المدارس

- تتضافر السياسات التعليمية في دولة قطر نحو تفعيل حق التعليم لجميع الأطفال الذين في سن المدرسة وتسعى دولة قطر لإدراج مراحل التعليم المبكر (ما قبل المدرسة) في مراحل التعليم الإلزامي لصفوف الروضة و التمهيدي لعمر 4- 5 سنوات وتضع ضمن خططها الإستراتيجية احتواء الأطفال في عمر 3 سنوات .
- ضمان الالتحاق عند الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية والثانوية.
- تعميم البرامج التعليمية على جميع المدارس في دولة قطر الحكومية و الخاصة و جميع الطلبة.

فرص التعليم المستمر للكبار

يوفر المجلس الأعلى للتعليم مجموعة متنوعة من الفرص لتعليم الكبار سواء أكانوا عاملين أم غير عاملين ، وذلك لتشجيعهم على مواصلة تعليمهم بعد السن الرسمي لمغادرة المدرسة. ويتم توفير هذه الخدمات التعليمية من خلال:

شبكة من المدارس المسائية للكبار الذين يرغبون في استكمال دراستهم و الحصول على شهادة الثانوية العامة. وتحرص إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب للفترة من 2011-2016 إلى توسيع هذه الفرص الدراسية .

كما أن هناك تعليم المنازل الذي يقدم الدعم للمتعلمين من خلال المدارس دون الالتزام بالحضور بطريقة مرنة ويمكن مواصلته لحين الانتهاء من المرحلة الثانوية.

التعليم الموازي والمنازل في المدارس المستقلة

في إطار توفير فرص للتعليم لمدى الحياة فقد أتاح المجلس الأعلى للتعليم فرص التعليم المسائي والمنازل لمساعدة من حالت ظروفهم دون الالتحاق بالتعليم أو الخروج منه ولذلك سيتم إعادة فتح (6) مدارس للتعليم الموازي للإناث والذكور كما ستطبق عليه معايير المناهج بشكل تدريجي لضمان حدوث فجوة بين النظام السابق والنظام الجديد.

ت. ا التدابير التي تم التخطيط لها في بلدكم من أجل توفير تعليم جامع ، مثل أن يولي الاهتمام الخاص للتكافؤ والمساواة بين الجنسين في مجال التعليم وتلبية الاحتياجات التعليمية للفئات الفقيرة والمهمشة والضعيفة اقتصاديا واجتماعيا ؟

توفر دولة قطر التعليم للجنسين بشكل متساو وعادل وقد تتفوق الإناث لرغبتهم في مواصلة التعليم وتعمل الدولة على تشجيعهن و توفير الاحتياجات التعليمية وفق الفئات العمرية لمن هن في سن التعليم أو للكبار والبالغين بالإضافة إلى إتاحه الفرص للتعليم في الجامعات و التعليم المستمر .

من ناحية أخرى تدعم دولة قطر التعليم في الدول الأخرى التي لديها احتياجات في الدول الفقيرة و المهمشة و الضعيفة اقتصاديا و اجتماعيا وتقوم بمبادرات هامة في هذا المجال ، يمكن الرجوع لمبادرة مؤسسة قطر و روتا في هذا المجال ، .

3، **التقدم المحرز فيما يخص إنفاذ الحق في التعليم**

1، **تعميم التعليم الابتدائي**

أ. يرجى تقديم معلومات عن التقدم المحرز فيما يخص ضمان تعميم الانتفاع بالتعليم الابتدائي. تظهر البيانات احتواء جميع الأطفال في سن التعليم في دولة قطر ممن صار في سن التعليم الإلزامي من المواطنين و من المقيمين بطرق شرعية في الدولة و استمراريتهم في التعليم .

ب. هل يتاح التعليم الابتدائي في بلدكم للجميع مجانا ؟ إن كان الأمر كذلك ، فما القوانين والسياسات التي تضمن توفير التعليم الابتدائي مجانا للجميع ؟ وإن لم يكن الأمر كذلك ، فكيف تعتزم حكومتكم ضمان توفير التعليم الابتدائي مجانا ؟

نعم يتم توفير التعليم مجانا للجميع مع وضع أولويات أحدها: العاملون من غير المواطنين في القطاعات الحكومية بحيث يتيح هذا الشرط تواجد أولياء الأمور من نطاقات العمل الخاصة بهم أو غيرهم من أولياء الأمور, فيتاح لهم خيارات التعليم ضمن النطاقات الجغرافية البعيدة عن الكثافات العالية مجانا في حين قد يتم دفع رسوم رمزية في النطاقات الكثيفة التي توجد فيها بدائل تعليمية .

وتضع الدولة في اعتبارها توفير بنية تحتية كافية لمنح درجة عالية من الاختيارية بين الأنظمة التعليمية و البرامج التعليمية تقوم على جودة التعلم والتعليم المقدم في المدارس .

ت. ما الإستراتيجيات والبرامج التي تنفذ لضمان أن يتم " بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي والجيد ، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الأثنية " ؟

تراعي دولة قطر في خططها الإستراتيجية توفير التعليم بجودة عالية وقدر عال من الرفاهية للمواطنين والمقيمين و تعمل على دعم التعليم في دول العالم و الأقليات و المناطق النائية .

كما تضع ضمن خطتها زيادة فترة التعليم الإلزامي في دولة قطر ليكون من عمر 3 سنوات إلى عمر 18 عاما أو إنهاء المرحلة الثانوية .

ث. ما الصعوبات التي واجهتها حكومتكم في تحقيق تعميم الانتفاع المجاني بالتعليم الابتدائي ! كثافة السكان في المناطق المزدحمة داخل مدينة الدوحة وتخلخلها في المناطق الخارجية لذا تراعي السياسات تشجيع الموطنين و المقيمين للتوجه للمدارس في خارج العاصمة حيث تتوفر فيها جميع

المتطلبات و الدعم لضمان جودة التعلم من حيث المباني و الأجهزة و المعلمين بشكل مساو بل ومنافس للمدارس في العاصمة .

2. **التعليم الثانوي**

أ. هل التعليم الثانوي ، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني ، متوافر ومتاح عموما للجميع في بلدكم !

نعم وتعمل الدولة على زيادة فرص التعليم و اختياريته في المرحلة الثانوية على مسارين :

مسار يخدم السوق ومسار للتأهيل للجامعات المتخصصة.

ب. إلى اي مدى يعتبر هذا التعليم الثانوي مجانيا !

مجانيا تماما إلا في حال اختار ولي الأمر النطاقات التي تعتبر كثيفة السكان .

ت. يرجى تقديم معلومات وصفية عن التقدم المحرز وعن الصعوبات التي اعترضت سبيل التنفيذ .

هذا الجزء خاص بهيئة التعليم العالي :

3. **التعليم العالي**

أ. إلى أي مدى يتاح الانتفاع بالتعليم العالي في بلدكم استنادا إلى القدرات الفردية !

ب. ما الجهود التي بذلتها حكومتكم لضمان عدم وجود تمييز قائم على الأسس التي تحظرها الاتفاقية فيما يخص الالتحاق بالتعليم العالي وإتمامه في مؤسسات التعليم العام والتعليم الخاص على حد سواء !

4. **تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة**

أ. **ما الجهود التي تبذلها حكومتكم من أجل وضع نظام للتعليم المستمر على أساس القدرات الفردية ، ولا سيما التعليم الأساسي للأشخاص الذين لم يتلقوا التعليم الابتدائي بكامل فترته أو لم يتموا هذه الفترة ؟**

يتيح النظام تطوير الطلبة وفقا لقدراتهم لتحديد الموهوبين ومساعدة الطلبة الذين قد يكونون في حاجة إلى الدعم الإضافي مثل : الاحتياجات الخاصة و المعاقون وتتيح السياسات توفير المعلمين أو مساعديهم في حالات الأطفال الذين لا يتمكنون من الحضور للمدارس أو الذين يشكلون خطرا على زملائهم وبالمقابل تعمل على تطوير مهاراتهم جهات مختصة بتأهيل الفئات التي لا يمكن دمجها .

أما حالات الأطفال الذين لم يتعلموا في الوقت الصحيح فتتيح الأنظمة قبولهم وفق إستراتيجيات التعليم الموازي و المنازل ومن ثم يتم احتواؤهم في المدارس بعد تمكنهم من بعض المهارات التي تؤهلهم لاستكمال عمليات التعلم .

ب. **ما التدابير التي تنفذ لضمان التكافؤ في الانتفاع بالتعليم الأساسي والمستمر بحيث تتم تلبية احتياجات التعلم الأساسية لدى جميع الشباب والكبار وذلك من خلال القضاء على الأمية وضمان الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة ؟**

توجد في دولة قطر أنظمة تعليمية مرنة لمن لا تسمح ظروفهم بالتعليم في التعليم الصباحي استكمال تعليمهم في التعليم الموازي الذي يحتوي على نوعين من التعليم :

1. **التعليم المسائي :** للراغبين في الحضور في الفترات المسائية ممن يعملون أو تمنعهم ظروفهم من الحضور للتعليم في المدارس الصباحية .
2. **تعليم بنظام المنازل :** لغير القادرين على الالتزام بمواعيد الحضور لأسباب مختلفة .
3. **التعليم عن بعد :** يضع المجلس الأعلى للتعليم خططا لتغطية التعليم عن بعد لتسهيل عملية التعلم والتعليم .

5. **التعليم الجيد**

ما التدابير التي يتخذها بلدكم لضمان التكافؤ في المستويات في جميع المؤسسات التعليمية العامة المعنية بنفس المرحلة التعليمية ، ولضمان التكافؤ كذلك في الظروف التي تسمح بضمان جودة التعليم ؟

يختص المجلس الأعلى للتعليم برسم السياسة الوطنية للتعليم، وربطها بأهداف وخطط وبرامج التعليم، في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030 ويضع الخطط والبرامج ونظم الرقابة والمتابعة اللازمة لتنفيذ السياسة الوطنية للتعليم ويقوم باعتماد معايير جودة عالمية لأداء جميع مرافق ومقدمي الخدمات التعليمية العامة والخاصة وعليه وضع معايير وشروط الترخيص بأنشاء المدارس، ومتابعة تنفيذها ويقدم لها اقتراح الاعتماد المالي اللازم لدعم المدارس وفقاً لسياسات المجلس ويختص إصدار

التراخيص بأنشاء المدارس الخاصة والعامة وفقا للمعايير المعتمدة وتقديم الدعم والتوجيه للمدارس بما يضمن تحقيق معايير الجودة التعليمية.

ومن ناحية أخرى يشترط المجلس الأعلى للتعليم في دولة قطر تطبيق معايير المناهج الوطنية القطرية كحد أدنى ويحدد أيضا الكفايات المحققة للجودة في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي بما يتوافق مع المعايير المعتمدة دولياً وتقديم الدعم المالي و التوسع في برنامج القسائم التعليمية بما يضمن توفير الاختيارية لصالح ولي الأمر ليختار التعليم الأفضل للطالب .

6. **مهنة التدريس**

أ. هل هناك حالات شابها التمييز فيما يخص تدريب العاملين في التدريس في بلدكم ! وإن كان الأمر كذلك ، فما الحلول التي اعتمدت لمعالجة هذه الحالات من أجل ضمان توفير التدريب للعاملين في التدريب بلا تمييز !

لا ، لا توجد حالات تميز في تدريب العاملين في التدريس في دولة قطر و لكن يوجد تحفيز لتشجيع المواطنين على الانخراط في المهنة التخصصية .

ويعد المجلس الأعلى للتعليم الجهة التي تتولى الإشراف على المدارس في دولة قطر سواء الخاصة أم الحكومية. وقد تم تعيين عدد كبير من المعلمين من الدول العربية والغربية في المدارس المستقلة و

الخاصة ، ما يقارب 60٪ من المعلمين العاملين في المراحل الدراسية من رياض الأطفال إلى المستوى الثاني عشر. ويتفاوت المعلمون في الخبرات والمهارات التي تتوفر لديهم ويعمل المجلس الأعلى للتعليم على

بناء قدرات المعلمين عن طريق تمكينهم وإتاحة فرص تعزيز هذه المهارات بالإضافة إلى تقديم التدريب اللازم خاصة للقادمين من الدول التي تسبقهم دولة قطر في إصلاحات التعليم .

ويقضي هؤلاء المعلمون في العادة مدة تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات في العمل لدى دولة قطر قبل عودتهم إلى بلادهم الأصلية. وعلى الرغم من أن على هؤلاء المعلمين الإيفاء بالحد الأدنى من المعايير

الخاصة بالمؤهلات قبل تعيينهم، إلا أنه يجب الإقرار بأنهم بحاجة إلى الكثير من التدريب للوصول إلى المستويات الدولية المطلوبة.

لذا يقوم المجلس الأعلى للتعليم بتوفير برامج تطوير مهني شامل لهؤلاء المعلمين تستند على المعايير المهنية الوطنية المذكورة، وإلى الإجراءات الرسمية الخاصة بترخيص المعلمين واعتمادهم.

الهدف من تقديم هذه البرامج التدريبية هو الارتقاء بجودة عمليتي التعليم والتعلم في المدارس القطرية، ولتمكين هؤلاء المعلمين من الاستفادة من المهارات والمعارف الجديدة التي اكتسبوها أثناء عملهم في دولة قطر بعد عودتهم لبلادهم، بما ينعكس إيجابا على نوعية التعليم والتعلم في الاقتصاديات النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من الدول لاسيما ذات الخبرة حيث تضيف خبرة التعليم في هذه المناطق مزيجا من الحضارات والثقافات وتبرز مدى أهمية هذا الأمر في كون أن كثيرا من هؤلاء المعلمين سيعودون إلى بلادهم التي شهدت مؤخرا تغيرات اجتماعية وسياسة واقتصادية، وسينخرطون في عملية إصلاح أنظمة التعليم لدى هذه الدول في المستقبل القريب.

ومن هنا، فأن الفئة المستهدفة هم المعلمون الوافدون الذي جاؤوا من الدول ذات الاقتصاديات النامية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

وتجدر الإشارة إلى هذه البرامج التدريبية متاحة لجميع المعلمين ذكورا وإناثا، ويتم التعامل معهم مثل المواطنين القطريين فيما يتعلق بالحقوق والشروط الخاصة بالترخيص والاعتماد اللازم تحقيقها.

إضافة إلى ذلك، حرصت دولة قطر على توقيع عدد كبير من مذكرات التفاهم والترتيبات الخاصة بالمنح مع عدد من الدول، وذلك بغية دعم عملية تطوير المعلمين مهنيا وتبادل الزيارات بين الطلبة، وهو ما يجسده التزام هيئة التعليم وما تقوم به من أنشطة وإجراءات. وهذه البرامج ذات أثر كبير في الارتقاء بجودة التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وبناء علاقات شراكة دولية لدعم عملية التطوير.

كما أن المجلس الأعلى للتعليم يتيح الاستفادة من جميع الوثائق التي قام بتطويرها في مجال التعليم و القيادة التعليمية حيث:

1. تتوفر جميع السياسات و المعايير على موقع المجلس الأعلى للتعليم.
2. يتم موافاة جميع الدول العربية و غيرها بنسخ من جميع هذه السياسات و المعايير بغرض الاستفادة و التطوير من بعدها حرصا على نمو المعرفة.
3. تتم المشاركة في الورش و الدورات الخارجية بغرض نقل الخبرة للآخرين.
4. تمكين المرأة ومساواتها مع الرجل في القيادة وخاصة التعليمية.

ويراعى التالي :

- **التركيز على المعايير المهنية الوطنية لتشجيع المعلمين على الانخراط في التأمل الذاتي والبحث الإجرائي والتفكير الإبداعي والتصرف باستقلالية.**
- **إن كثيرا من المعلمين الوافدين اعتادوا العمل بالنهج التقليدي في التعليم ,و قد يكون هذا تحدياً ينبغي تجاوزه أحياناً. وعليه, فقد عمد المجلس الأعلى للتعليم على إدراج عملية تطوير هذه المهارات والتوجهات في جميع برامجها التدريبية .**
- **يعتمد التطوير المهني الناجح على استخدام النهج الذي يبني ويكمل المهارات والمعرفة الحالية الموجودة وتطويرها على نحو أفضل. ولهذا أدرج المجلس الأعلى للتعليم هذه الإستراتيجية في جميع برامجه .**
- **المعلمون الوافدون من إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدربوا تدريباً مكثفاً على مواد تخصصاتهم, ولكنهم لم يتلقوا دعماً كافياً فيما يتعلق بتطوير طرائق التدريس الفعالة وأساليب التقييم. وعليه, فقد ركز المجلس الأعلى للتعليم على إدراج الوعي بطرائق التدريس ومعرفة المادة في برامجها .**
- **غالباً ما يتلقى المعلمون الوافدون تطويرهم المهني بطريقة التعليم التلقيني. وقد ركزت برامج التطوير المهني لهيئة التعليم كثيراً على النهج التجريبي الذي يقدم على أيدي مدربين خبراء .**

ب. **يرجى وصف الظروف التي يعيشها المدرسون في بلدكم أيا كانت المرحلة التعليمية التي يعملون فيها ,**

يتمتع المعلمون في دولة قطر برواتب تعتبر تنافسية مع القطاعات الأخرى حيث تضع الدولة إستراتيجيات لتحسين أحوال المعلمين و تشجيعهم على هذه المهنة .

ت. **ما وجه المقارنة بين مرتبات المدرسين ومرتبات سائر الموظفين الحكوميين ممن لديهم شهادات مماثلة ؟**

وعت الدولة إلى انخفاض رواتب المعلمين مقارنة بالوظائف الأخرى وسارعت بوضع حلول عملية بزيادة الرواتب و تحسين أوضاع المعلمين في دولة قطر و تحفيز القطريين للاستفادة من فرص بناء القدرات الداخلية والخارجية .

ث. **ما التدابير التي يتخذها بلدكم أو التي يزمع اتخاذها لتحسين الظروف المعيشية والمهنية للمدرسين ؟**

قامت الدولة بمراعاة العاملين في التعليم من خلال عمل كادر خاص بالمعلمين في المدارس يتم تعيين المعلمين العاملين في المدارس الحكومية على أساسه حيث يتم تقديم دعم خاص في الرواتب لتشجيعهم على العمل في هذا المجال .

7. احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

يرجى بيان الجهود الوطنية المبذولة في سبيل التعليم نحو التنمية الكاملة لشخصية الإنسان ولتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

يعنى المجلس الأعلى للتعليم تنفيذا لرؤية قطر و إستراتيجية التعليم والتدريب في دولة قطر بتطوير الجوانب الشخصية و الاجتماعية في عدة جوانب :

1. تطوير مؤسسات ديموقراطية تشمل جميع أعضاء العملية التعليمية
2. دأب المجلس الأعلى للتعليم على الدوام على توسيع وتعزيز مفهوم الديموقراطية كجزء من التزامه وحرصه على تحقيق مشاركة فاعلة لأولياء الأمور والطلبة والمجتمع في عملية التعليم .

وفي هذا السياق كان لكل مدرسة مستقلة مجلس أمناء يضم في عضويته أعضاء منتخبين يمثلون أولياء الأمور والمجتمع المحلي .

كما يعمل المجلس على تشجيع الطلبة على الانخراط في هذه العملية الديموقراطية والمشاركة فيها.

أولا : مجالس الأمناء المشاركة المجتمعية

إن تشكيل مجالس الأمناء في المدارس المستقلة متزامن مع نشأة هذه المدارس منذ بداية مبادرة إصلاح التعليم في الدولة، حيث كان جزءا من بنود الاتفاقية التي يوقعها صاحب الترخيص مع المجلس الأعلى للتعليم.

بلغت نسبة المدارس التي لديها مجالس أمناء من الفوج الأول إلى الفوج الثامن 100 ٪ ، معظمهم تم تعيينهم بالانتخاب.

ويشارك عضو منتخب من الموظفين أو المعلمين في مجلس الأمناء ويحق له التصويت على القرارات .

ثانيا: مجالس الآباء

جميع المدارس تقيم على الأقل اجتماعين سنويا لأولياء الأمور غير اللقاءات التي تخص صفا معينا

ثالثا: مجالس الطلاب

وذلك لإشراك الطلاب في الممارسات الديموقراطية في المدرسة و بناء شخصيات مستقلة لهم تقوم على الحوار البناء وتطور مهارة التعامل مع القضايا بالإضافة إلى تعريف الطلاب بدور المجالس التشريعية بالدولة وتعميق روح الولاء و الانتماء للوطن و المجتمع والمدرسة.

2. تطوير فردية الطلاب و تنمية العمل التعاوني ضمن قيم عالية إنسانية وأخلاقية

يلتزم المجلس الأعلى للتعليم بتوفير خبرات تعليمية شاملة تلبي احتياجات جميع الطلاب على اختلاف أنواعها، وتقديم فرص تعلم عالية الجودة لهم. وتعمل هيئة التعليم على تزويد المدارس بالسياسات والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمسؤوليات التي عليها الإيفاء بها فيما يتعلق بالطلبة ذوي الدعم التعليمي الإضافي. ويغطي هذا المصطلح الطلبة ذوي صعوبات التعلم(SWLP) ، والطلبة ذوي صعوبات التعلم المحددة (SWSLD)، والطلبة ذوي الإعاقات(SWD)، إضافة إلى الطلبة ذوي المشاكل السلوكية .(SWBP)

وتعزز هذه الإستراتيجيات والسياسات ممارسات التعليم الشمولي، وتسهل فرصة الوصول إلى مجموعة كاملة من الخبرات التعليمية لجميع طلبة الدعم التعليمي الإضافي.

وتقدم هيئة التعليم الدعم الإضافي لضمان توفير دعم فعال للطلبة ومعلميهم، وإشراك أولياء الأمور والأسر في نقاشات وحوارات تتعلق باحتياجات الدعم التعليمي لأبنائهم .

إن المجلس الأعلى للتعليم يدرك تماماً الحاجة إلى تلبية احتياجات الطلبة الموهوبين و/أو المتميزين، ويسعى بشكل حثيث لتوفير خيارات تعليمية مثيرة للتحدي في المدارس بهدف تمكين الطلبة من الوصول إلى أقصى طاقاتهم وإمكانياتهم والتعامل مع كل طالب بفردية وفقا لقدراته واحتياجاته .

وبالمثل، يلتزم المجلس الأعلى للتعليم بالعمل بالشراكة مع المدارس وأولياء الأمور والمجتمع لضمان تطبيق المعايير السلوكية المقبولة المتوقعة من الطلبة. ويحدد الإطار الذي وضعه المجلس لدعم السلوك

الإيجابي في المدارس الإستراتيجيات الرئيسة التي يمكن أن تطبقها المدارس. ويلتزم المجلس أيضاً بتوفير فرص التدريب والتطوير المهني لكافة المعلمين بهدف تحسين مهاراتهم وتنميتها.

8. التعليم الخاص

إن كان يرخص في بلدكم بوجود أجهزة أو مؤسسات تعليمية مستقلة أو خاصة ، فيرجى وصف الإطار التنظيمي المتعلق بما يلي :

أ. إنشاء أو متابعة المؤسسات التعليمية الخاصة .

يتمثل جوهر مبادرة دولة قطر تطوير التعليم العام التي أعلنت في العام 2004م، في إنشاء مدارس تتمتع بالاستقلالية، تقوم الدولة بتمويلها، وتسمى بالمدارس المستقلة، وهي مدارس تطرح نماذج لتصميم المناهج، وطرق التدريس، والعمل الجماعي، والمشاركة المجتمعية، وتحفيز الابتكار والإبداع. وتعتمد على معايير مناهج وطنية و متابعة كثيفة لمتابعة واقع التعليم المدرج بالمدارس المستقلة و الخاصة وكذلك لوضع النظم والسياسات الفاعلة والتي تضمن توافر الخيارات والبدائل المنشودة من خلال

المدارس الخاصة والتي تتوافق مع معايير المخرجات التي يعمل على توافرها المجلس الأعلى للتعليم توفيقاً لرؤية الدولة وتطلعاتها وخاصة بعد القرار الأميري 14 للعام 2009 والتي أصبحت من خلاله جميع المدارس العاملة في الدولة تحت إشراف المجلس الأعلى للتعليم .

ويتطلب إنشاء مدرسة خاصة أن يراعى التالي :

- استخدام وتطبيق المعايير الوطنية ، و المعايير الدولية .
- يجب على المدارس التي تطبق معايير مناهج عالمية معتمدة أن تخصص ساعات أسبوعية لتدريس اللغة العربية والدراسات الإسلامية للطلبة القطريين في المدرسة والتاريخ القطري لجميع طلبة المدرسة وفق المعايير الوطنية .
- وجود نظام مفصل وشامل لتقييم الطلبة .
- وجود أنظمة وأدلة لضبط النظام وإرشاد وتوجيه ورعاية الطلبة .
- وجود رؤية ورسالة وأهداف تتوافق مع النظام التعليمي في دولة قطر .
- تنمية القيم والالتزام الأخلاقي
- تنمية الهوية الوطنية للطلاب القطريين.

وبما أن المدارس الخاصة في قطر تشكل نسبة كبيرة مما يشغله قطاع التعليم من حيث عدد الطلاب والمدارس فأن الدولة تولي هذا القطاع اهتماما كبيرا بتشجيعه على القيام بدوره في المساهمة في

مشاريع النهضة والتنمية لما يشكله هذا القطاع من ركيزة أساسية في نهضة المجتمع وتقدمه لمسايرة ركب الحضارة الحديثة وانطلاقا من أهمية دور التعليم الخاص في هذا الاتجاه فقد حرصت الدولة ممثلة في

المجلس الأعلى للتعليم على توافر الضوابط والآليات التي تحقق ما تصبو إليه من تقديم خدمة تعليمية راقية تلبي الطموحات وتؤدي دورها نحو تقدم المجتمع وازدهاره .

أما في حالات المدارس المستقلة فيتم اختيار قيادات تعليمية بعد المرور بأجراءات متعددة لضمان القدرة القيادية ومن ثم يتم توفير معظم الاحتياجات التعليمية ووسائل التعليم في سبيل توفير مدخلات جيدة للتعليم لتوقع مخرجات عالية .

ب. الخيارات المتاحة لآباء التلاميذ وإنشاء أو بقاء أجهزة أو مؤسسات تعليمية منفصلة لأغراض دينية أو لغوية من أجل ضمان المساواة في فرص التعليم و المعاملة.

تتيح الأنظمة في دولة قطر افتتاح مدارس الجاليات والأقليات اللغوية من أجل ضمان المساواة في التعليم والمعاملة وتتمتع هذه المدارس بسمعة جيدة لكفاءة و جودة تعليمها وتلقى دعما من الدولة فقد أدت نتائجها الإيجابية إلى أضافتها إلى قوائم المدارس المعتمدة من المجلس الأعلى للتعليم التي يقوم فيها بدفع قيمة القسيمة التعليمية لولي الأمر من القطريين الذي يتعلم فيها .

9. التعليم الديني والأخلاقي

يرجى وصف إطار سياسات التعليم الرامية الى ضمان الأدنى من المعايير التربوية فيما يتعلق بحق آباء التلاميذ أو أولياء أمورهم في تأمين التعليم الديني والأخلاقي لأبنائهم ، وفي اختيار المؤسسات التعليمية وفقا لأحكام الاتفاقية .

الاتفاقية غير متوفرة لدينا .

10. حقوق الأقليات الوطنية

أ. كيف تجري حماية حقوق الأقليات الوطنية كي تتمكن من الاضطلاع بالأنشطة التعليمية الخاصة بها ؟

ضمن الإجراءات و الالتزام بالقوانين فأن الأقليات يتمتعون بكافة الحقوق للقيام بالأنشطة التعليمية الخاصة بهم .

ب. يرجى وصف الإطار القانوني وإطار السياسات العامة فيما يتعلق بالمعايير التربوية في المؤسسات التعليمية التي تديرها الأقليات .وينبغي أن تشمل المعلومات التسهيلات اللغوية ، كتوفير التعليم باللغة الأم للطلاب ، واستخدام تعليم اللغات في السياسات التربوية .

تتيح سياسات المجلس الأعلى للتعليم توفير التعليم بجودة عالية في المؤسسات التعليمية التي تديرها الأقليات ويمكن استخدام اللغة الأم بالإضافة إلى اللغات الأخرى في التعليم ووفق ما يتم اعتماده في الخطة التعليمية من خلال :

1. تقديم ما يثبت تطبيق معايير وطنية أو معايير دولية.
2. وثيقة توضح رؤية ورسالة وأهداف المدرسة.
3. الخطة التعليمية موضح فيها المرحلة التعليمية والمنهج ولغة التدريس وخطة تدريس اللغة العربية والدراسات الإسلامية والتاريخ القطري .

4. نظام تقييم الطلبة .
5. نظام الإرشاد والتوجيه والتقويم السلوكي .
6. تنمية القيم والهوية الوطنية.

ثالثاً – الأساليب المستخدمة لاسترعاء انتباه مختلف السلطات في البلد إلى أهمية الاتفاقيات ولإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنفيذ.

أ. يرجى إبراز ما يلي : (1) الصعوبات التي اعترضت سبيل تنفيذ الأحكام للاتفاقية أو التوصية ، (2) العقبات القانونية والعملية التي اعترضت سبيل تطبيق الاتفاقية.

الاتفاقية غير متوفرة

ب. يرجى تقديم تقييم موجز لفعالية الأساليب المستخدمة لا سترعاء انتباه مختلف السلطات في البلد إلى أهمية الاتفاقية والتوصية لإزالة العقبات التي اعترضت سبيل التنفيذ ولتشجيع التصديق على الاتفاقية إذا لم يكن بلدكم طرفا فيها .

الاتفاقية غير متوفرة

ت. ما المشكلات الرئيسة التي تحتاج لمعالجة من أجل تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم في بلدكم ؟ عامل الوقت يعتبر التحدي الذي يواجه التعليم حيث تحتاج الخطط الإستراتيجية لتحقيق الأهداف المنشودة .

ث. صفوا بأيجاز الأنشطة التي يجري تنفيذها بهدف توعية الجمهور بشأن مبدأي عدم التمييز وتكافؤ الفرص في التعليم المنصوص عليها في الاتفاقية والتوصية ، بما في ذلك ترجمتهما إلى

ج. للغات الوطنية وإلى لغات محلية أخرى عند الضرورة ، وتوزيعها على الصعيدين الوطني والمحلي ، ولا سيما المنظمات غير الحكومية .

الاتفاقية غير متوفرة

ح. يرجى تحديد الأنشطة التي تضطلع بها أو تدعمها اللجنة الوطنية بهدف تعزيز الاتفاقية والتوصية وتدعيم النقاش في القضايا البالغة الأهمية التي ترتبط بالحقوق المنصوص عليها في هاتين الوثيقتين .